سلوكيات وأخلاقيات البيئة

د. حمدى هاشم

أصابت الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، خلال ما يزيد على أربعين شهراً، منذ يناير (2011م) وحتى يونيو (2014م)، جميع مؤسسات الدولة بشلل مؤقت ليس بغريب على كثير من الدول التي تدخل ذلك النفق المظلم، منها الجهاز التنفيذي لشئون البيئة ودخوله في شرنقة (الموت الإكلينيكي) لفقدان مظاهر الحياة والمعيشة في البيئة، في ظل غياب شبه كامل لسلطة القانون، وتفشى الفوضى التي عطلت مسيرة الوطن وغيبت الدستور، حتى صرنا كقاتل أبويه الذى يطلب البراءة بدعوى أنه يتيم، ظناً منه أن المستقبل لا تربطه علاقة بالماضي أو الحاضر.

ومع (غياب الدولة) بات حديث البيئة بابا من أبواب الرفاهية، علاوة على سلوكيات تعطيل العدالة البيئية بأغلب دول العالم الثالث، لدورانها في فلك أمريكا وحلفائها، حتى تظل على استهلاك المخرجات العسكرية قبل المدنية، إضافة إلى خضوعها لعمليات غير أخلاقية بدعوى (الفجوة الكربونية) بينها وبين الدول الصناعية الكبرى، والوقوع في شرك (التنمية أحادية البعد) بفتح ملاجيء الصناعات الملوثة للبيئة في أراضيها والمهاجرة من تلك الدول الخضراء.

تعطل هذه الفوضى البيئية آليات شئون البيئة في البلاد لارتباطها الشديد بمحصلة نتائج هذه المرحلة السياسية الطاحنة، وعلى سبيل المثال جنوح بعض فئات السكان عن سلوكيات وأخلاقيات البيئة مما يخرج (قضية البيئة) من الخدمة حتى إشعار آخر. وكأنها طفلة ثكلتها أمها ولم تنهض من الاغتصاب للأراضي بكل المحافظات، إضافة إلى التعديات المستمرة على حرم نهر النيل والمساحات غير المأهولة بالسكان والتي لم يتم بشأنها حصر رسمي شامل ومنشور.

تتطلب التنمية المتواصلة في البلاد استراتيجية بيئية لأربعين سنة مقبلة على الأقل، وكذلك إنشاء مركزٍ قوميٍّ لدراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات والاتفاقيات والتأهيل البيئي للانتشار السكاني بالصحراوات والسواحل المصرية، بما في ذلك رصد المشكلات المتداخلة ذات الأولوية على المستوى الوطني وصولاً لاختيار أنسب الوسائل والحلول المتوافقة مع البيئة.

تقضى فوضى التعامل مع الأصول البيئية، وما يتصل بها، بخروج مؤسسات المجتمع المدني عن دورها البيئي الأصيل، ولا سيما أن أغلبها يسجل ضمن أهدافه البيئية ولكن لمآرب أخرى قد تعود على البيئة بالضرر. ويؤكد الواقع التناقض الجمعي تجاه سلوكيات وأخلاقيات البيئة، علاوة على غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية بتنفيذ القيود البيئية وتدبير التمويل الذاتي من أجل دعم رؤية مصر (2030م)، والتي تظل رهناً بتحسن الأوضاع الاقتصادية السائدة وتفعيل قوة الدستور والقانون والمجتمع المدني، ويلزمها أمران هما:

-مشروع قومي للأخلاقيات البيئية من مرحلة ما قبل المدرسة للآباء والأمهات، وتنفيذ برامج التربية البيئية للنشء بكل مراحل التعليم ما قبل الجامعي، وإلزام الطلاب بتأدية الخدمة العامة فى نشر هذه الأخلاقيات من خلال المشروعات البيئية المجتمعية.

-دمج الاستراتيجية البيئية مع خطط التنمية لتحقيق الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لجميع مشروعات الدولة، وكذلك الأخذ ـ قبل الطرح والبدء في التنفيذ ـ باعتماد قياس الأثر البيئي الكلى للمشروعات الصناعية في الحيز المكاني وليس كل مشروع منها على حده بما في ذلك مراقبة المسئولية البيئية المستمرة للمشروع الاقتصادي.

ولا ننسى سد الفجوة في التشريعات البيئية ومراجعة بنود قانون البيئة ولائحته التنفيذية بما يتناسب مع خصوصية البيئة المصرية، وبحث سبل تفعيل هيكل وزارة البيئة وجهازها التنفيذي لخفض معدلات التلوث وتدهور الأصول البيئية، والمبادرة بتشكيل المجلس الوطني للبيئة والتنمية للرقابة وضمان الجودة في كل المشروعات التنموية، للارتقاء بصحة البيئة والإنسان في مصر.